بسم الله الرحمن الرحيم

" ربنا ءاتنا من لدنك رحمة
وهيئ لنا من أمرنا رشدا "

صدق الله العظيم

μ

لم تحظ مدينة بكم من الدراسات والكتابات التي تناولتها بالبحث والدراسة على مر العصور، وفى مختلف الموضوعات، مثلما نالت مدينة الإسكندرية من اهتمام الكثير من الكتّاب، والمفكرين، والباحثين مصريين وعرب وأجانب، من مختلف الجنسيات وبشتى اللغات لكافة الفترات الزمنية، حيث نقبوا– ومازالوا- عن مكنونات تلك المدينة ذات الطابع المتميز. ولعل من أبرز تلك الدراسات ما يقوم به المعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالاشتراك مع الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، وبعض المراكز العلمية سواء فى الإسكندرية، أو أوربا. فهناك برنامج كامل ممتد لسنوات عن دراسة تاريخ المدينة منذ القدم وحتى الآن. ويشترك فيه باحثون من عدة دول. وأحد اهتمامات ذلك المشروع تحديد المدينة ومراحل تطورها العمراني خلال الفترة العثمانية. ولتحقيق ذلك قامت المراكز العلمية المسئولة عن المشروع برفع كامل لمدينة الإسكندرية، تم ذلك على أيدي ثلاثة عشر مهندسا معماريا من مصر وفرنسا. حُدد من خلاله

كل جزء فى المدينة وتاريخ نشأته، ونوع البناء فيه. وبالتأكيد سيفتح ذلك مجالات جديدة لإعادة طرح دراسة تاريخ المدينة.

ومن الدراسات الخاصة بالمدينة أيضا، دراسات د. صلاح هريدي، المقاطعات الحضرية لمحسن شومان، الإسكندرية فى العصر العثماني لمسعد النادي، دراسات د.عمر عبد العزيز ضمن مشروع الإسكندرية عبر العصور، وغيره... وبشكل عام يمكن القول بأن العقدين الأخيرين قد حظيا بظهور العديد من الدراسات التي تناولت بالدراسة تاريخ مصر في العصر العثماني على كافة المستويات إدارية واقتصادية واجتماعية.

واستمراراً لتلك الدراسات، وإيمانا بأهمية الحقبة، جاء اختيار موضوع البحث ليختص بتاريخ الإسكندرية فى القرنين السادس عشر والسابع عشر. وتعددت الأسباب لهذا الاختيار:

- أن البحث فى تاريخ الأقاليم والمدن المصرية بشكل عام– في أي فترة- هو أحد الاتجاهات التي أُتخذت كمنهج له أهميته لإبراز دور الأقاليم والمدن في صناعة التاريخ المصري، علي اعتبار أنهما جزء من كل من ناحية، ولهما الخصوصية التى تميزهما من ناحية أخرى. وما لا شك فيه أن الإسكندرية-محل الدراسة- تعد من أهم المدن والثغور المصرية على مر العصور وبالتالي فإن لها سماتها المتفردة فى العصر العثماني.

- الالتحاق بركب النشاطات العلمية الخارجية وعلى وجه الخصوص التى تولي اهتماماتها بما كانت عليه الإسكندرية فى العصر العثماني، وقد انصب عملها فى البحث والتنقيب على القرن الثامن عشر، لندرة مواد النصف الأول من القرن السادس عشر، وكذلك صعوبة التعامل مع وثائق سجلاته، ومن ثم فقد كان الأمر يحتاج إلى أن تتناول الدراسات المصرية ما قد أُغفل عنه، إضافة إلى تحقيق الهدف بشأن إنتاج يكون بعيدا عن وجهات نظر قد يكون قصدها الخروج باستنتاجات لها صبغة تتفق مع اتجاهات خاصة مثل تلك التى يتبناها المستشرقون.

- دحض الرؤى التى يذكر بعضها أن مدينة الإسكندرية فقدت أهميتها بعد دخول العثمانيين مصر، ولم يعد لها الدور الريادي كثغر في حركة التجارة والملاحة المصرية طوال العصر العثماني وإلى حكم محمد علي. وبعضها يقول، إن أهمية الثغر لم تظهر إلا بعد حفر ترعة المحمودية. واتسمت كتابات أصحاب تلك المدرسة بعدم الموضوعية فى تناولهم لدراسة تاريخ وتخيط المدينة، بشكل لا يتوافق والتفكير المنطقي. نموذج ذلك ما كتب فترة خلفاء محمد على مثل " المنحة الدهرية فى تخطيط مدينة الإسكندرية" الذي كتب فى عهد توفيق، وظهر فيه بجلاء التحيز لحكم "محمد علي" وأسرته الذي جعل الكاتب – مدرس بالمدرسة الأميرية برأس التين- يقفز بكتاباته من دخول المسلمون مصر إلى القرن التاسع عشر، مسقطا ما بينها من تاريخ. فضلا عن ذكره لتعداد السكان بها بشكل لا يتناسب مع أرقام السنين التى ذكرها، وبعيدا كل البعد عما ذكره علماء الحملة.
- واتسمت كتابات هؤلاء بعدم الموضوعية فى تناولهم لدراسة تاريخ وتخطيط المدينة، بشكل لا يتوافق مع التفكير المنطقي.

- أهمية القرن السادس عشر والمتغيرات التى شهدها على الساحة الدولية من نتائج الكشوف الجغرافية، وأثارها الاقتصادية، ودخول مصر تحت المظلة العثمانية، والعديد من الفتن والثورات العسكرية، وصراع المماليك وزيادة الضرائب، وهجرات الفلاحين، والانحلال المؤسسي الذي تزامن مع تحول أوضاع الإدارة العثمانية فى النصف الأول من القرن عن

النصف الثاني منه، وغيره من أحداث استمرت مع القرن السابع عشر ووصولا إلى حركات الانفصال الإداري التى أثرت على العاصمة والمدن الكبرى وغيرت من نظام الحكم فى مصر.

وبناء على ما سبق، فإن الحاجة أصبحت ضرورية لدراسة موضوعية تسد الفراغ من جهة، وترد على الاتجاهات المخالفة للواقع من جهة أخرى.

ومن هنا جاءت الدراسة التى بين أيدينا. وبطبيعة الحال فإنها اعتمدت على دراسات قيمة سابقة قام بها مؤرخون متخصصون فى تاريخ مصر إبّان العصر العثماني بصفة عامة وتاريخ الإسكندرية بصفة خاصة، حيث استطاع هؤلاء أن يؤسسوا المدارس المنهجية التى اتجهت لهذا المجال فى جامعات مصر.

وتتناول الدراسة عدة إشكاليات رئيسية تدور جميعها حول مناقشة وضع مدينة الإسكندرية الاقتصادي والاجتماعي فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، للوقوف على الحالة التى كانت عليها المدينة. وقد تم استخدام منهجين: الأول رأسي، وطبق على الأوضاع الاقتصادية التى ارتبطت بخيوط الأحداث العالمية وأحوال الدولة العثمانية، والثاني أفقي، وتغلغل فى الأحوال الاجتماعية التى ارتبطت بقوى المجتمع المتخلفة.

ونظرا لتواجد ارتباط قوي بين الإسكندرية وبين إقليم البحيرة، خاصة فيما يتعلق بإدارة المياه العذبة وكيفية وصولها إلى الإسكندرية، وتحركات العربان بين المنطقتين، ومسئولية البحيرة عن جزء كبير من ذلك، لذا كانت هناك ضرورة لذكر البحيرة فى بعض الموضوعات.

وتنقسم الدراسة إلى فصل تمهيدي وبابين. ويعرض هذا الفصل موقع المدينة وكيف بدأت، ثم لمحة سريعة عن تاريخها منذ نشأتها، ووضعها بالنسبة لمصر كعاصمة أولي طوال العصور البطلمية والرومانية والبيزنطية وإلى الفتح العربي. ثم الدولة المملوكية وما تلاها من دخول العثمانيين مصر، وأثر ذلك على أوضاعها بشكل عام وعلى المدينة بشكل خاص. كما يتناول إدارة المدينة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر. والتقسيمات الإدارية بها من إدارة سياسية تمثلت فى قابودان الثغر ورجال الفرق، والإدارة القضائية وضمت القاضي ونوابه وهيئة المحكمة، والإدارة الأمنية واحتوت خفر الدرك والأبواب والقلاع، والإدارة المالية وشملت ديوان الجمرك وبيوت المال (العامة والحشري وخاصة) ودار الحسبة. وأخيرا أهم المشاكل التى واجهت الإدارة مثل التحصينات والقرصنة والعربان. وكيف عالجت الإدارة ذلك.

والباب الأول "الاقتصاد" ويضم أربعة فصول، الأول "التجارة الخارجية"، والدول التى تعاملت مع الثغر، والأخطار التى واجهتها من قرصنة بحرية ونيلية. كذلك التجارة الداخلية والعلاقة مع الموانى الأخرى بمصر، ثم التنظيمات والمعاملات المالية، والأسواق، وشبكة المواصلات.

والفصل الثاني "الموانى وديوان الجمرك" ويشمل الموظفين من المباشر والصراف والشاهد وآخرين، ومصروفات الديوان ودور اليهود فى إدارة الجمارك، ثم الضرائب وكيفية احتسابها وأنواعها من ضرائب جمركية، ونولون المراكب، وضرائب الأراضي الزراعية، والجزية، بما فى ذلك الإعفاء الضريبي وآلياته، وموقف أهل الثغر من النظام الضريبي.

والفصل الثالث "الحرف والصناعات"، ويختص بالقوانين المنظمة لهما، وأهم الطوائف الحرفية التى تواجدت بالثغر وارتباط نشاطها بطبيعته كميناء تجاري، أو بطبيعته الجغرافية مثل طوائف الصيادين والغطاسين وغيره. وكذلك أهم صناعات المدينة مثل الجلود والملاحات والنسيج والمطاحن والمخابز والسكر والصابون.

والفصل الرابع "الخليج الناصري والزراعة" ويعرض تاريخ نشأة الخليج الناصري وامتداده، وكيفية دخول المياه العذبة لسكان المدينة. وكذلك كيفية تخزينها فى الصهاريج، وعددها ومناطق تواجدها، ودور إدارة البحيرة فى تأمين وصول المياه للمدينة. وأيضا الملاحة فى الخليج ومشاكل وصول المياه ودور السدود والأرصفة. ثم استخدامات المياه. وأهم الزراعات التى أنتجت بالإسكندرية وعلى جانبي الخليج، وكان أهمها البساتين والخيار الشنبر والفاسول.

والباب الثاني عن "المجتمع" ويضم خمسة فصول، الأول "السكان" من كبار التجار والجاليات الأجنبية والمغاربة وأهل الذمة والعربان والرقيق والأشراف ورجال الفرق. ودور كل منهم فى تنمية المجتمع.

والفصل الثاني "القضاء" وتفاعله مع قضايا السكان، ومواجهته بالعادات والتقاليد. ونظرة السكان إلى القضاء العثماني متمثلا فى شخص القاضي ونوابه. وأهم قضايا الثغر من الأسر كأحد الآثار الاجتماعية للقرصنة وما نتج عنه، والكركجية، وقضايا القتل والسرقة والسكر، وإشهادات الفقر، وتسجيلات التوبة، وإسقاط الدعاوى.

ويتناول الفصل الثالث "الأحوال الشخصية"، وتتمثل فى قضايا المرأة الخاصة بالصداق والنفقة والكسوة، وشروط الزواج، وقضايا نساء أهل الذمة، والطلاق والخُلع والبغاء. وكذلك قضايا الطفل مثل العمالة المبكرة والزواج المبكر..

والفصل الرابع "الحياة الدينية والثقافة والصحة" بما فى ذلك المنشات الدينية من جوامع وأضرحة وزوايا وأسبلة وتكايا وخنقاوات وما يلحق بكل منهم من مدارس، وعلاقة كل ذلك بالأوقاف خاصة وقف صادر الفقهاء والفقراء. وقوافل الحج ودورها فى تنشيط الحركة التجارية والثقافية فى المدينة، ويبين البعد الثقافي بمجتمع المدينة ودور الجاليات –خاصة المغاربة- فيه، والترفية والاحتفالات، والمطاعم، والأوضاع الصحية، والحمامات، والمقابر والتركات.

والفصل الخامس "العمران" ويتناول مراحل تطور وتعمير المدينة وامتدادها لخارج أسوارها من خلال تتبع ظهور التجمعات والحراك السكاني بها.

وتأتي الخاتمة لتسجل ما توصلت إليه الدراسة من نتائج. ثم الملاحق التى يليها قائمة بالمصادر والمراجع التى تم الاعتماد عليها.

وقد مثلت الوثائق غير المنشورة العمود الفقري للدراسة، ونظرا لتعددها، فقد صنفت حسب الأرشيفات المحفوظة بها، وهي سجلات الوجه البحري. وعلى كثرتها، فقد تعرضت تلك السجلات للتخزين فى أماكن طالتها فيها المياه مما أتلف الكثير من أوراقها. وهناك سجلات كاملة– مثل بعض سجلات محكمة المنصورة والعديد من سجلات محكمة رشيد – تعرضت لعفن شديد أدى إلى التصاق أوراق السجل بأكمله، ككتلة واحدة يستحيل فكها والإطلاع عليها. وأرشيف سجلات محاكم أقاليم الوجه البحري زاخر بكم هائل من السجلات.

وقد اعتمدت الدراسة على: سجلات محكمة الإسكندرية، وبشكل عام يعيبها عدم الترتيب مع التتابع الزمني، بل يوجد فى السجل الواحد مواد تخص سنوات أحيانا لاحقة، وأحيانا سابقة لتاريخ السجل. وذلك لأن السجلات كانت مفككة الأوراق، فجمعت كل مجموعة فى سجل دون مراعاة لترتيب الأوراق قبل التجميع.

كذلك سجلات أصول مال إسكالها ومقاطعات، وهى سجلات الضرائب. وأرشيفات محاكم البحيرة، رشيد، دمياط، محافظ الدشت، محكمة باب عالي، بولاق، مصر القديمة، قناطر السباع، طولون، قوصون، الصالح، باب سعادة والخرق، الصالحية النجمية، جامع الحاكم، باب الشعرية، الزاهد، البرمشية، القسمة العربية، القسمة العسكرية، محكمة ميت غمر.

هذا بالإضافة إلى المخطوطات غير المنشورة والمنشورة، فقد استفاد منها البحث بشكل كبير، إلى جانب المصادر المنشورة، والعديد من الأبحاث والرسائل العلمية. وكذلك المراجع العربية والأجنبية. فضلا عن الدوريات والمنشورات والإصدارات لبعض المراكز العلمية المهتمة بتاريخ مصر عامةً، والفترة العثمانية خاصة.

وفى النهاية، فإن الأمل يحدو بأن تكون هذه الدراسة قد حققت الهدف الذي وضعت من أجله، وأسهمت فى خدمة الميدان التاريخي للإسكندرية أثناء فترة قرنين من الزمان خلال العصر العثماني.

والله ولي التوفيق.